يندفع ما اعترض به على الشرح فليتامل قوله التسمية اول الوضوء ولو بما مقصوده كما شمله كلامهم خلافا لبعض المتاخرين لانه قربة والعصيان لعارض اه شيخنا الرملي قوله اول الوضوء وحكى الحب الطبري عن بعضهم التعوذ قبلها اه غرر الروض وجزم به م ر قوله فرايت الخ المعتمد انه ايجاد معدوم لا تكثير موجود قوله المبينة لوجيانه اي حيث لم تذكر فيها البسملة وقد قال عليه الصلاة والسلام للاعرابي توضأ كما امرك الله رواه الترمذي وحسنه وليس فيما امره الله تسمية اه شيخنا الروض قوله وضعيف فان صح حمل على الكمال قوله وجاع ايجاء وله اما في غير اثنيه فلا يأتي هنا لانه طلب ترك الخ اقم حالة الجماع ولكن محل الكراهة في غير ما يتعلق في الجماع اما ما يتعلق به فلا يكره كما صرح به الرملي في باب النكاح اه قال في الروض روى الشيخان خبر لو ان احدكم اذا اراد ان يأتي اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فانه ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان ابدا اه قوله وتكره المحرم ومكروه هذا ما قاله القمولي ونقل عن تقرير الزيادي اعتماده لكن في شرح الرملي تحرم على الحرام وعبارته ويظهر تحريمها في الحرام اه قوله فينوي الخ اي كما صرح به في الاقليد وظاهره ولو بنية رفع الحدث والاستباحة وان توقف بعضهم في اجزائهما لعدم شمولهما ما تقدم الوجه واما السنن المتاخرة فتابعة لان المراد بنية ذلك بجملة تلك الاعمال فيصدق ذلك مع كون بعض اجزاء الجملة لا رفع فيه ولا استباحة وتضمن كلام بعضهم اجزائية الوضوء لتلك السنن المتقدمة وهو ظاهر اه ابن قاسم قوله بان يقرن النية بالتسمية الخ اي كما يقرنها بتكبيرة الاحرام وبهذا اندفع ما قيل ان قرنها بها مستحيل لانه يسن التلفظ بالنية ولا يقبل التلفظ معه بالتسمية م ر اه حاشية الزيادي قوله بعد فراغ الوضوء انظر هل هو غسل الرجلين او الذكر الذي بعده اه ابن قاسم على المنهج قال شيخنا ينبغي الثاني لانه من

من متعلقاته ويطرد وسوسة الشيطان عن الذكر الذي طلب للوضوء الذي يعارض ما قاله شيخنا ما افتى به الشمس ابن الرملي حين سئل عن ذلك فاجاب بقوله المراد بالفراغ من افعاله التي لها الخ ان يحمل قول الرملي من افعاله اي ومتعلقاته وهو يعيد فليتامل قوله فانه يأتي بها والحاصل ان التسمية على الاكل سنة كفاية ولا تحصل من جالس لاجل الاكل بل لشيء اخر كالخروج من عهدة الدعا للولية ولا تحصل من احد جماعة خصص كل بطعام يأكل منه وحده وفعل بخلاف ما لو حضروا يأكلون على العادة وقع ان كلا منهم اكل ما يليه اتفاقا وبقي ما لو جلسوا ليأكلوا وسموا واكلوا وجلس ثم قاموا غيرهم هل يكتفى بتسمية الاولين وما لو قام شخص وجلس مكانه غيره مع جلوس بعض الاولين قال شيخنا الشمس الشوبري والوجه في الاول الطلب من الاخرين لانقطاع حكم الاولين بانصرافهم وفي الثانية الطلب ممن جلس وان الطلب انما يسقط بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض عند فعله ما امر به فليتامل قوله كوعيه اللوع والكاع طرف اليد الذي يلي الابهام كما في الصحاح قوله فان شك في طهرها الخ اي كلها فان شك في طهر البعض تعلق الحكم به فقط اه ابن قاسم قوله حتى يغسلها فان كانت النجاسة مخففة هل يكتفى بالرش ثلاثا قضية التعليل وهو رعاية التطهير الا تكتفي اه ابن قاسم قلت ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء هنا لان الغسلة الثلاث هي المطلوبة للوضوء وقد شرطوا السيلان في كل عضو طلب غسله وجوبا في الواجب وندبا في المندوب تامل بإنصاف لكاتبه فهم مضمر ما قاله ابن قاسم فيما اذا اراد غير الوضوء كما دخل يده في نحو مايع فليتامل قوله لا بغسلها ثلاثا هذا اذا كان الشك في نجاسة غير مغلظة فان كان الشك فيها فلا يخرج من الكراهة الا بغسلها سبعا احداهن بتراب طهور قال ابن حجر في شرح الارشاد ولا بد في تحصيل السنة من غسلتين بعد السبع لان التسع بمنزلة الواحدة اه وما قاله مبني